

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.6/2023/9
17 January 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الثالثة
تونس، 7-8 آذار/مارس 2023

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الحرة

موجز

تقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الجهود التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لجمع كلّ اتفاقيات التجارة الحرة التي تنفّذها الدول العربية في موقع واحد، وتعرض النتائج الرئيسية في هذا الصدد. كما تقترح سبُل المضي قُدماً لتضمين الواقع الإقليمي والفُطري لاتفاقيات التجارة الحرة في بوابة التجارة العربية.

ولجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى استعراض هذه الوثيقة والنظر في سبُل المضي قُدماً.

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	6-5 أولاً- منهجية البحث
4	8-7 ثانياً- موجز إقليمي
4	15-9 ثالثاً- هيكلية علامة التبويب وطريقة تصفُّحها
7	21-16 رابعاً- سُبُل المضي قُدماً

مقدمة

1- لا تزال المنطقة العربية المنطقة الأقلّ إدماجاً في العالم من حيث التجارة العابرة للحدود. فإلى جانب ضعف سياق السياسة التجارية الإقليمية، تشتتت المعلومات والبيانات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي بين مختلف المصادر الإقليمية والدولية، ممّا يعيق عمل أصحاب المصلحة التجاريين، لا سيّما أثناء عملية صنّع القرار.

2- ولتدارك هذه الفجوة، طوّرت الإسكوا بوابة التجارة العربية التي تتيح الوصول إلى المعلومات والبيانات الموثوقة للمعنيين بالتجارة، بما في ذلك جهات التنسيق الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والجهات الفاعلة التجارية. وبفضل أدوات المحاكاة باستخدام البيانات التي تمّ التحقق منها، تمكّن بوابة التجارة العربية أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة وتطوير مواقفهم بشأن الفرص والتحديات التجارية. وتهدف بوابة التجارة العربية على المدى البعيد إلى حثّ المحادثات الإقليمية حول التجارة ودورها في التكامل الإقليمي، وذلك لتعزيز أداء التجارة العربية، وإرساء الازدهار الاقتصادي، وتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة 8-1 و8-2 و8-5 و8-ألف.

3- وبما أنّ بوابة التجارة العربية تهدف إلى تزويد جمهورها المستهدف بمعلومات مفيدة عن التجارة في المنطقة العربية، من المهم معرفة المعلومات التي يحتاجها واضعو السياسات أو مشغلو القطاع الخاص عند تحديد البلدان التي يمكن توجيه مُنتج ما إليها. وثمة معلومة أساسية تتمثّل في ما إذا كان بلد واضع السياسات أو مشغل القطاع الخاص لديه اتفاقية تجارة حرّة مع البلد المستهدف.

4- وضمن هذا السياق، جمعت الإسكوا كافة اتفاقيات التجارة الحرّة المنفّذة في كلّ دولة عربية، وأظهرت النتائج على منصة مخصّصة يمكن الوصول إليها انطلاقاً من بوابة التجارة العربية. وتقدّم هذه المنصة، إلى جانب النصّ الأصلي لكلّ اتفاقية، موجز معلومات عن اتفاقيات التجارة الحرّة السارية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتمكّن المستخدمين من الاطلاع على اتفاقيات التجارة الحرّة التي ينفّذها كلّ بلد عربي وعلى المنتجات المؤهلة للحصول على رسوم جمركية أقلّ. ويحدّد الموجز أيضاً الالتزامات بموجب كلّ ركيزة من ركائز الاتفاقيات التجارية المختارة المتمثّلة في: التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والمنافسة.

أولاً - منهجية البحث

5- لجأت الإسكوا إلى بحث مستفيض لجمع اتفاقيات التجارة الحرّة انطلاقاً من مصادر مختلفة، بما في ذلك المواقع الإلكترونية للوزارات، وبوابة اتفاقيات التجارة الحرّة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وبوابة مؤتمر التجارة الدولية.

6- وفي وقتٍ لاحقٍ، اتصلت الإسكوا بنقاط التواصل والتنسيق في كلّ بلد عربي وتمكّنت من التحقّق من اتفاقيات التجارة الحرّة السارية، من عشرة بلدان هي: الأردن، الجمهورية العربية السورية، والسودان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا. واستناداً إلى التعليقات الواردة من الدول الأعضاء في الإسكوا، أنشئت علامة التبويب "Arab Trade Agreements" (أي اتفاقيات التجارة العربية) على بوابة التجارة العربية، وعكست عملية التحقّق من الدول الأعضاء.

-4-

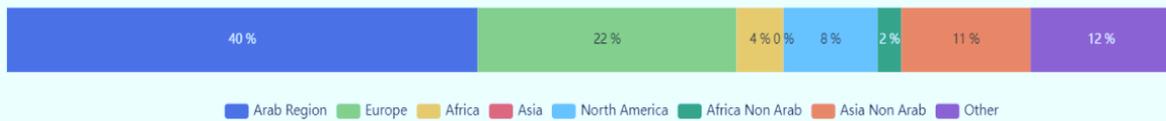
ثانياً- موجز إقليمي

7- يُظهر البحث الأولي أنّ البلدان العربية طرف في 69 اتفاقية تجارة حرة، ومنها 13 بلداً عضواً في منظمة التجارة العالمية. ومن بين هذه الاتفاقيات الـ 69، هناك 28 اتفاقية ثنائية و28 اتفاقية إقليمية. وهذه الاتفاقيات هي مبرمة بصورة أساسية بين المنطقة العربية، وأوروبا، والبلدان الآسيوية غير العربية. ويجري تحديث هذا الاستنتاج استناداً إلى التعليقات الواردة من الدول الأعضاء في الإسكوا، بالإضافة إلى جزر القمر وجيبوتي.

8- وكما هو مبين في الشكل 1، واستناداً إلى اتفاقيات التجارة الحرة المنفذة، يكشف البحث أنّ البلدان العربية هي الشريك التجاري الرئيسي لبعضها البعض. وأوروبا هي شريكها التجاري الثاني، تليها أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والبلدان الآسيوية غير العربية.

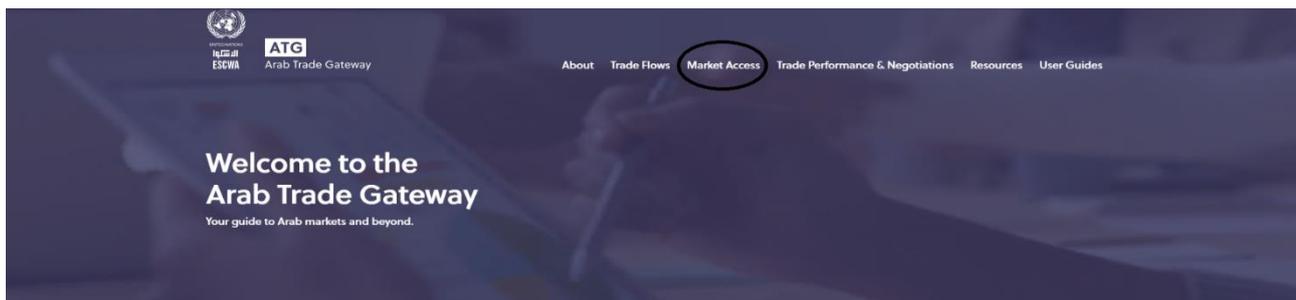
الشكل 1- اتفاقيات التجارة الحرة السارية بحسب البلدان الشريكة

In Force Free Trade Agreements by Partner



ثالثاً- هيكلية علامة التبويب وطريقة تصفّحها

9- تظهر علامة التبويب "Arab Trade Agreements" في قسم "Market Access" (أي الوصول إلى الأسواق) على موقع بوابة التجارة العربية، ويمكن أيضاً الوصول إليها مباشرةً على الرابط التالي: <https://ata.unescwa.org/#>

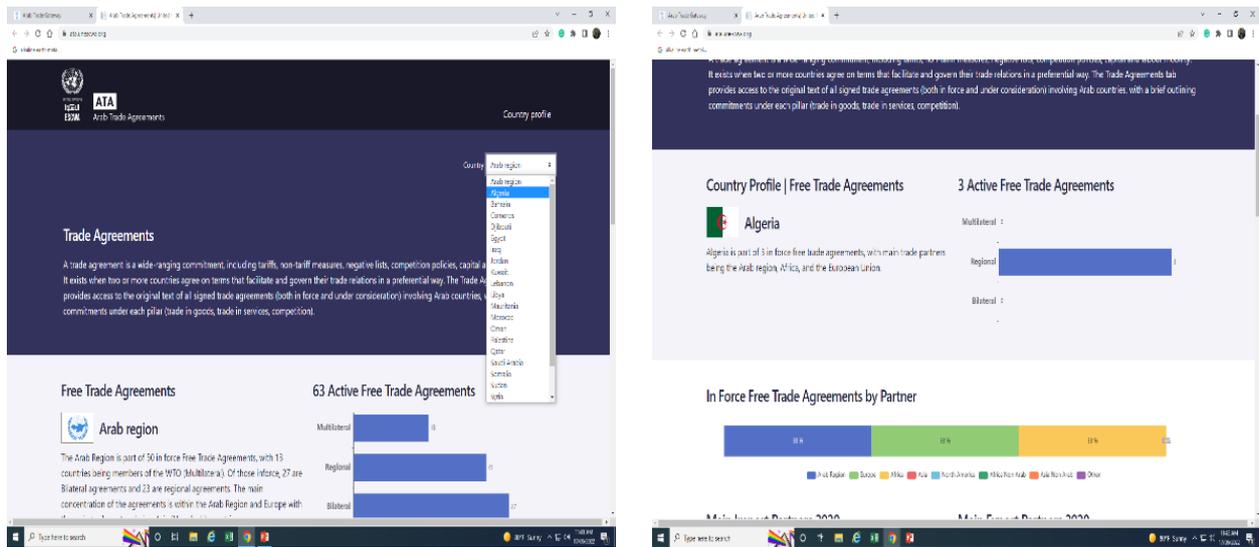


10- تتضمن علامة التبويب الأقسام التالية: نظرة عامة إقليمية، واتفاقيات التجارة الحرة السارية بحسب البلدان الشريكة، وملخصات الاتفاقيات. وتُعرض هذه المعلومات بمجرد وصول المستخدم إلى علامة التبويب وتميره لأسفل للاطلاع على البيانات المعروضة.

11- ويمكن للمستخدم النقر على علامة التبويب "Country Profile" (أي الموجز الفُطري) لاختيار بلدٍ ما ضمن المنطقة العربية على وجه التحديد للاطلاع على اتفاقيات التجارة الحرة السارية فيه.

12- وبمجرد اختيار بلدٍ ما، يُعرض ملف تعريف البلد مع المعلومات المذكورة سابقاً. على سبيل المثال، عند اختيار الجزائر، تُعرض معلومات للمستخدم حول اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بالبلد والمصنفة ضمن الفئات التالية: ثنائية، وإقليمية، ومتعددة الأطراف. وتُعدُّ هذه الميزة الأكثر ملاءمة للبلدان التي تسري فيها عدّة اتفاقيات تجارة حرة. وتُعرض اتفاقيات التجارة الحرة بالشكل نفسه في ما يخص المنطقة العربية.

الشكل 2- تصميم واجهة المنصة



13- كما هو مبين في الشكل 3، يقدم التمرير لأسفل لمحة عامة عن المناطق الرئيسية التي تستهدفها اتفاقيات التجارة الحرة، بالإضافة إلى شركاء التصدير والاستيراد الرئيسيين لبلدٍ معين، وفقاً لبيانات التدفقات التجارية للإسكوا. وتتميز المخططات الدائرية بكونها تفاعلية أيضاً، حيث يمكن تبيان أبرز السلع بتمرير مؤشر الماوس عليها. وتُستمدُّ هذه البيانات من منصة التدفقات التجارية لبوابة التجارة العربية، التي تشمل كافة الواردات والصادرات في بلدٍ معين خارج نطاق اتفاقيات التجارة الحرة المنفذة.

رابعاً- سُبُل المضي قُدماً

16- تهدف منصة اتفاقيات التجارة الحرّة إلى تزويد الجمهور العربي، وخاصة القطاع الخاص، بإمكانية الوصول المستمرّ إلى معلومات محدّثة وموثوقة عن اتفاقيات التجارة الحرّة، وبالتالي إتاحة فهم أفضل للواقع التجاري عند توجيه مُنتج ما إلى بلدٍ معيّن. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المعرفة الواردة في هذه المنصة مفيدة للمعنيين بالتجارة وخاصةً التجار الذين يسعون للوصول إلى سوق تسهّله التعريفات المخفّضة أو الملغاة، وحماية الملكية الفكرية، وإزالة الحواجز غير التعريفية، وغيرها من الأحكام. وتعرّز هذه المعرفة أيضاً أسواق اتفاقيات التجارة الحرّة للتجار الذين يرغبون في منح منتجاتهم ميزة تنافسية مقابل المنتجات الآتية من بلدان أخرى.

17- ولا شكّ في أنّ تجميع كلّ اتفاقيات التجارة الحرّة وإتاحتها على منصة واحدة يسهّل الرصد والتقييم الإقليميّين لفعالية اتفاقيات التجارة الحرّة القائمة في الحدّ من الحواجز أمام الصادرات، وحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتوفر المنصة أيضاً نظرة عامة إقليمية وقُطرية عن شركاء التصدير والاستيراد الرئيسيين، بالإضافة إلى مناطق التجارة الرئيسية.

18- وتزداد القيمة المُضافة لعلامة التبويب إذا أمكن للمستخدمين إجراء عمليات بحث عن كلمات محدّدة لتصفّح الاتفاقيات التجارية. وليس هذا الخيار متاحاً بعد ولكن يمكن إضافته بفضل المزيد من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في المنصة. وبفضل الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات، يمكن لعلامة التبويب أن تمكّن المستخدمين من إجراء عمليات بحث عن كلمات محدّدة من دون الحاجة إلى الاطلاع على كامل نص اتفاقية ما، باستخدام التعرّف الضوئي على الأحرف (OCR)، مما يسهل الوصول إلى نص الاتفاقية وقراءته.

19- وبما أن التدفقات التجارية تشمل جميع الاتفاقات التجارية، فإن وجود مخزن لكافة أنواع الاتفاقيات التجارية غير اتفاقيات التجارة الحرّة يكون مفيداً أيضاً لضمان الاتساق. وهكذا، تُعرض المنتجات المتداولة ضمن نطاق اتفاقية تجارية ذات صلة.

20- ومن شأن تجميع كافة اتفاقيات التجارة الحرّة في مخزن واحد أن ييسّر إجراء المزيد من التحليل الإقليمي في ما يتعلق بمنفعة التكاليف لكلّ اتفاقية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

21- وإنّ لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى استعراض هذه الوثيقة وبوابة التجارة العربية، والنظر في سُبُل المضي قُدماً.